مع الدعوات المتعالية لتسليم الملف للقطاع الخاص

مواطنو كربلاء يشكّكون بنجاح عرض الكهرباء على الاستثمار

□ كربلاء / أمجد علي

شكك مواطنو كربلاء بنجاح تسليم ملف الكهرباء للقطاع الخاص من خلال عرضه على الاستثمار الأجنبي، مشيرين الى ان القطاع الخاص غير قادر على تحسين واقع الكهرباء بدون مساعدة الحكومة.

وكان مجلس النواب قد شهد خلال جلسته الثامنة قراءة تقرير خاص بأزمة الكهرباء، حيث أكد التقرير فشل الوزارة في تحقيق إنجازات هامة على صعيد حل أزمة الطاقة، وأوصى التقرير بفسح المجال أمام المستثمرين للاستثمار في قطاع الكهرباء وبالتعاون مع مجالس المحافظات.

ويقول المواطن ساجد الاسدي لـ(المدى) إن هذه الخطوة تصطدم بالقوانين القديمة والروتين الموجود في دوائر الدولة فضلاً عن قلة الخبرة، مشددا على ضرورة تهيئة المناخات المناسبة للبدء بعملية التسليم كتوسيع صلاحيات مجالس المحافظات من خلال منحها فرصة للتعاقد مع الشركات.

فيما يرى المواطن علي حميد انه ليس من المناسب أن تقوم مجالس المحافظات بالتعاقد مع الشركات بسبب قلة الخبرة الموجودة في المحافظات كون هذه التجربة حديثة على العراق.

ويقول حميد: لا حل في الأفق ومجلس النواب يريد أن يقنع المواطن انه يسعى لخدمته ويصدر تشريعات وقوانين تخدمها ولكنه يقع في الخطأ، مضيفاً إذا كانت وزارة بمهندسيها ومستشاريها وعلمائها لم تستطع حل المشكلة فكيف يمكن لمجالس محافظات بخبرات قليلة وموظفين لا يتعدى واجبهم تصليح عطلات الكهرباء ومراقبة توزيع الطاقة، حلها".

ويشير سجاد مهدي الى ان جميع المشاريع التي تم تنفيذها لقطاع الكهرباء لم تزل فاشلة، قائلاً إن "ما نسمعه عن إكمال مشروع لهذه المحطة أو تلك لا يتعدى عن كونه كلاما للاستهلاك الإعلامي"، ويضيف "هنالك أربعة إلى خمسة مشاريع كهرباء في كربلاء لم ينجز إلا واحد منها وهو مشروع المحطة الكورية وسمعنا أنها لا تنتج ٣٠٠ ميغاواط بل نصف ما تم التوقيع عليه".

ويتساءل سلمان غالب "لا احد يعلم لماذا لم تحل المشكلة حتى الآن برغم أن العراق لديه وفرة مالية كبيرة بإمكانه أن ينشئ اكبر محطة إنتاج كهربائية في العالم"، لافتاً إلى وجود مؤامرة على الشعب العراقي.

ويوضح أن الفكرة جاءت متأخرة وكان على مجلس النواب أن يطرح الأمر بجدية منذ زمن طويل" مطالباً الحكومة والبرلمان إلى الإسراع بسن هذا القانون.

تخصيص ٢٥ مليون دولار لتطوير الواقع الزراعي في البصرة

□ البصرة / المدى

خصّص مجلس محافظة البصرة ٢٥ مليون دولار لتطوير الواقع الزراعي في البصرة. وقال رئيس المجلس صباح البزوني خلال ندوة عقدتها مديرية بلديات محافظة البصرة للتباحث مع ممثلي شركة (انيما تريدنك هولاند) الهولندية المتخصصة بمجال الحدائق والزهور والزراعة المحمية "إن مجلس المحافظة خصص مبلغ (٢٥) مليون دولار بهدف الارتقاء بالواقع الزراعي في المحافظة من خلال استقطاب شركات استثمارية للتعاقد مع الحكومة المحلية لتطوير هذا القطاع الحيوي. وأضاف أن الواقع الزراعي في المحافظة بحاجة إلى جهود استثنائية لتطوير مرافقه المختلفة وان المبالغ التي خصصت لهذا الغرض تهدف إلى الإسهام في النهوض بهذا الواقع". ونوقشت في الندوة التي حضرها محافظ البصرة خلف عبد الصمد خلف وعدد من المختصين التقنيات الحديثة المستخدمة في الإنتاج الزراعي. واشار ممثل الشركة الهولندية الى ان كوادر الشركة قادرة على انتاج خمسة ملايين شتلة سنوياً وهي على استعداد تام لتطوير عمل كوادر المؤسسات البلدية في الاقضية والنواحي وتأهيلها بمجال التنمية الزراعية". وتسعى الحكومة المحلية في البصرة للاستفادة من خدمات الشركة الهولندية لزيادة الرقعة الخضراء في المحافظة وإنشاء حزام اخضر حول المحافظة.

التجمع الصناعي يشيد بإصدار إجازات استيراد للتجار

□ بغداد / المدى

أشاد رئيس التجمع الصناعي العراقي عبدالحسن الشمري بقرار إصدار إجازات استيرادية للتجار العراقيين الذي أقدمت عليها وزارة التجارة مؤخرا كونه سيدعم القطاع الصناعي ويساعد على التخطيط ووضع دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع في البلد. وقال الشمري بحسب(الوكالة الاخبارية للانباء): إن القرار الذي اتخذته وزارة التجارة بإصدار إجازات استيرادية للتجار "صائب" وسيخدم الاقتصاد الوطني من خلال دعم قطاعاته المختلفة وعلى رأسها الصناعي ويؤسس قاعدة بيانات مهمة لوزارة التخطيط لبناء الاقتصاد الوطني ووضع الخطط الملائمة له، فضلاً عن تنظيم العملية التجارية للبلد.

وأضاف: أن الإجازات الاستيرادية ستساعد وزارة التخطيط على إصدار تقارير سنوية تفيد بحجم السلع المستوردة ونوعياتها والبلدان التي استوردت منها مما سيساعد على سهولة وضع دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الإستراتيجية للبلد كدعم القطاع الصناعي والزراعي.

اقتصادي يشجّع على استثمار الطاقة الشمسية

□ بغداد / المدى

شجع الخبير النفطي حليم كاظم، على استخدام الطاقة الشمسية لتوفير الطاقة الكهربائية، مبيناً أنها ستحل أزمة الكهرباء وتقلل الاعتماد الكلي على المشتقات النفطية لتشغيل محطات الكهرباء. وقال كاظم إن أجواء العراق ملائمة ومشجعة لاستثمار الطاقة الشمسية بدل حرق مئات الألف من براميل النفط يومياً لتوفير الوقود للمحطات الكهربائية، فهي ستحل مشكلة الكهرباء وتوفر كميات هائلة من مشتقات النفط يمكن أن يُفاد منها في جوانب اقتصادية أخرى. وأشار إلى أن جذب الشركات العالمية للاستثمار في مجال الطاقة الشمسية لتوليد الطاقة الكهربائية أفضل من استخدام الوقود، ومهما كانت المبالغ التي تنفق على الطاقة الشمسية فهي لا تشكل إلا جزء قليلا من كلفة الوقود المحترق يومياً لتوليد الكهرباء. وأكد أن الاعتماد على المشتقات النفطية في توليد الطاقة الكهربائية سيستنزف ثروة العراق النفطية بعد سنوات قليلة، في حين أن الطاقات البديلة ستجعل العراق في مصاف الدول الكبرى، وتقلل الاعتماد على المشتقات النفطية وتعزز وضعه الاقتصادي.

فضاءات

■ ثامر الهيمص

الخصخصة الصناعية واللوبيات الثلاث

أعلن مسؤول دائرة الاستثمارات في وزارة الصناعة العراقية، أن التوجه نحو التخصيص سيكون الحل الوحيد أمام الحكومة لإبعاد شبح الانهيار عن ٧٤ شركة (مجلة حوار عدد/ ٣٢ تموز).

وأضاف أن منتسبي هذه الشركات ربع مليون منتسب موزعين على (٧٤ شركة أغلبها خاسرة) ورواتبهم عبر نظام القروض من المصارف الحكومية تجاوز (١١ ترليون دينار أي تسعة مليار دولار) وهذا أهم عامل في أحجام المستثمر بالإضافة لمشكلة الكهرباء طبعاً وأزمة التعرفة الكمركية.

إذن لدينا ثلاث مشاكل وهي (الترهل، الكهرباء، التعرفة) التي تؤدي للانهيار للشركات الأربعة والسبعين.

إذا كانت الحكومة المركزية جادة حقاً ولديها ما يكفي من زخم الإرادة فالمشاكل الثلاثة ليست مستحيلة. لوضع هذه الشركات على سكة الإنتاج والإبداع. أما إذا كان الغرض السياسي التحاصصي الانتخابي هو سيد الموقف فالانهيار قادم لا محالة لأنه سيسحب معه مشكلة الكهرباء والتعرفة والترهل حيث تحولت هذه الإشكاليات الى مرض مزمن نتعايش معه.

علماً بأن السبب واحد في الترهل والكهرباء والتعرفة بدليل لم نسمع أي رد فعل على فشل الكهرباء أو حسم أمر الترهل أو سقف للتعرفة الكمركية زمنياً أو سعرياً كما حددها لقانون الصادر في ٢٠١٠.

فالترهل معالجته أمر ممكن إذا أطلق نظام التقاعد المبكر ولو صرفت نصف الـ(١١ ترليون مكافئة آخر الخدمة للذين يحالون على التقاعد أو رواتب مجزية) لكان الحال أفضل مما كان. ويكون الملاك مناسباً للطاقة التشغيلية.

أما الكهرباء أيضاً لا تحتاج أكثر من ملياري دولار لكي نؤسس كهرباء خاصة للمعامل المذكورة. وأيضاً من لحم الثور.

وأخيراً التعرفة والحماية التي غيبت بفضل اللوبي التجاري النافذ برلمانياً لكان الآن لنا حماية كمركية نصون بها إنتاجاً الوطني ومن فائضه تجدد التكنولوجيا بعد أن نلقح جهازنا الإنتاجي بالخصخصة العربية أو الأجنبية أو الإقليمية التي أصبحت الأخيرة شريكاً تجارياً عظيماً ونستطيع أن نلمس ذلك واضحا من خلال الميزان التجاري السالب عراقياً فأننا لا نصدر أي شيء وهم يصدرون لنا كل شيء وهم جيراننا الأجانب والعرب الأعزاء جداً على قلوب أعضاء اللوبي البرلماني المحترم. وبهذه الخصخصة معهم نعوضهم إن شاء الله عن خسارتهم في تصديرهم الصناعي الينا من الطابوق والسمنت وصولاً الى السيارات مروراً بالأجهزة الكهربائية ولكن على أساس أن اللوبي النفطي يسمح لنا أن نقيم صناعة نفطية على الأقل مصافي عراقية لتزويد كهرباء المعامل بالوقود الذي يغني الشركات من الاستيراد من بلاد الاستيراد.

وأخيراً ندعو لوبي المصارف الثلاثة (الرافدين، الرشيد، TbI) لحل الكيس والمساهمة في انقاذ صناعة العراق وعزته وتحريرها من هجمة الطامعين ولولبياتهم، بدلاً من الانشغال في الحلقات المفرغة بالإصلاح المصرفي وغيره فأنها ستكون تحصيل حاصل. في الختام بدون الصناعة ستبقى قبائل وطوائف أليس كذلك؟

شكر على تعزية

يتقدم د.عبد الباسط تركي سعيد رئيس ديوان الرقابة المالية بوافر الشكر والتقدير والامتنان لجميع السيدات والسادة المعزين بوفاة المغفور لها والدته سواءً من الذين شاركوا في التشييع أو حضروا مجلس الفاتحة والذين ارسلوا او نشروا برقيات التعازي سائلين المولى عز وجل أن يحفظ الجميع من كل سوء

وإنا لله وإنا إليه راجعون

شكر على تعزية

نتقدم بوافر التقدير والعرفان لكافة اخواتنا واخواننا منتسبي ديوان الرقابة المالية المعزين بوفاة المغفور لها والدتنا سواء الذين شاركوا في مراسم التشييع أو حضروا مجلس الفاتحة أو الذين ارسلوا برقيات التعازي نسأل الله عزّ وجلّ أن يشمل الجميع برعايته وعنايته

وإنا لله وإنا إليه راجعون

الدكتور عبد الباسط تركي سعيد
رئيس ديوان الرقابة المالية